

بالدفع على الارجح وياقن بالاحتمالين ويسمي السهل واليسير من السهل واليسير واليسير
 في غاية القوة ولكن لا يدفع ترك الاحتمال لاجل تمام الصلوة ما سبها ان يقع المشك
 بين الارجح واليسير وفيه احتمالان الاول بطلان الصلوة بذلك وهذا اذا لم يجر
 الثاني انه يكون المشك بين الارجح واليسير فترتب على العرفين ما ترتب على هذا المشك من
 الاحكام المتخلفة في الصلوة المتقدمة اليها الاشارة وعلى هذا عن بعض الاصول المشك في الصلوة
 على الاقرب واليسير صحيح الاحصاء وهو الاقرب عينا ما اذا كان المشك للمؤمنين جدا كان
 الصحيحين اتم الصلوة من غير احتياط ولكن الاحتمالين يسويهما في السهولة في اعادة الصلوة وان
 كان قبل وقوعه في التام ارجح او قبل احتياطه في التام ارجح ان قلت ان هذه الاحكام
 هل هي السادسة والواحدة ويعرب احتياطها هذا يعني ان الاحتمالين اطارة الصلوة وان
 شك ان ما في جبه من ركعات التامة من هذه الركعات في شهر تلبس بها هل كانت لها
 ويسمى بنوع الارجح وهذه اربعة اتم الصلوة والاحتمالين ياتي بعدة يسيرة في السهولة
 وزيادة ثم اعادة الصلوة وكذلك الحكم في المشك بين الارجح وما زاد الست وما جاز ان
 يقع المشك بين الست وما زاد عليه وبين ما زاد عليها ولم يجره فلتا احتياط المكلف ابها
 وقد اشار اليها بعض الاصول فيقال ولو تعلق المشك بالستادست فثالث الاجزاء صح
 بالمشك في الخامسة الى ان قال والصحيح من الارجح تنبيه المشك بين الاثنين والست بين
 الثلث والست بين الارجح وست بين الخمس والست وما عدلتا لثبته لغيره والارجح
 قبل لو كره بطل وست ثلاثة الثلث بين الاثنين والثلث والست بين الاثنين والارجح
 والست بين الاثنين والخمس والست بين الثلث والارجح والست بين الثلث والخمس
 والست في الثانية لا تبطل ان كان المشك بعد السجود احتياطيا لركعتين قائما وسجودا بانه

وفي الواجبة ان اكلها انقضت بعد السجود احتياطيا ما برأه فاما وليس وان كان قبله بطلت في
 جميع صور وفي الخامسة والستادست يرفع ان كان المشك قبل وقوعه فيهما ارجح السجود في
 الثانية وفي ما عدا ذلك تبطل وكذا الصور بان السابقين الارجح وبان المشك بين الاثنين والثلث
 والارجح والست بين الاثنين والثلث والخمس والست بين الاثنين والارجح والخمس والست
 بين الثلث والارجح والخمس والست في الاصل وقيل بالمشك بعد السجود احتياطيا لركعتين
 من قيام وركعتين من جلوس وسجود السهو وفي الثانية لغيره بقدر احتياطه وان كان قبله
 بطلت فيهما وفي الواجبة ان كان المشك قبل الوقوع فهو مشك بين الاثنين والست والارجح
 والخمس وان بعد السجود احتياطيا لركعتين من سجود السهو وسجود الاية المحتاطة وحال الوقوع
 وقبل السجود تبطل وفي الثانية الاطال مط وصورة واحدة وفي المشك بين الاثنين والثلث
 والارجح والخمس والست وحكمها معلوم مما سبق ولو تعلق المشك بالستادست فثالث الاجزاء صح
 لاحكام فيها وقلنا ان المشك ما ذكره والا هو اصح في جميع صور المشك بين الست
 وما زاد عليها وبين ما زاد عليها اعادة الصلوة بل القدر يبطله فاحتمل ان يكون احد طرفي المشك
 وطرفه الاثنين ويكون مثل حال الصحيحين الارجح حتى قوة وان كان محكسا قتيمة وما في بعض
 ذلك فلا يصح الحكم بالسهل مط ويكون الله انما يعلو الاقرب وان فرض وجه المشك في
 المشك المتقدمة التي هي من حكمها ولكن ما ذكرنا ما عاها في صور كون احد طرفي المشك وطرفه
 الاثنين جدا كحال الصحيحين وما في فرضيها غير الخمس واختلف لا يوجب في زوم العاخرة
 في صلوة الاحتياط والوجبة بحصول المشك وفي عدة الارتفاع عينا احتياطيا اعظم الخار وبها
 منها وقيل في عين ذلك وهو من بينها وبين السهل وهو تصديق بالاقرب وهو القدر الاول
 ويجب الاثنين فيصلي الاحتياط مط بعد التسليم ولا يميز الايمان بها قبله كما في جميع نماز